د. ابراهيم نجار

بين المركزية واللامركزية

مما لا شك فيه ان تعدد الاراء حول اللامركزية في لبنان(من رفضها ، الى مختلف انواعها : الادارية ،الادارية الموسعة ، الاقليمية ، السياسية ، الفدرالية ، الكونفدرالية) يرتكز على منطلقين اساسيين لمن يعيش اجواءها .

المنطلق الاول :

هو رفض تقسيم لبنان ، لاسباب متعددة وكثيرة لا مجال لذكرها هنا ، ولعل اهم هذه الاسباب ان لبنان المقسم يخرج عن ارضه مناطق اساسية في تراث لبنان وتاريخه ، ومستقبله ومعناه الحضاري . فلا يعقل ان يكون اللبناني مزايدا في لبنانيته وان يكون ، في آن معا ، متنازلا عن تطلعاته الرامية الى التواجد في كل لبنان ومع كل شبر من اراضيه . ان اللامركزية ، بذهن مقترحيها هي ردة فعل ، والمطالبة بها تنبثق عن شعور حياتي وسياسي بان الوحدة دون الصدام تمر بطريق اللامركزية. لذلك فان اللامركزية هي تأصيل للذاتية الدينية والحضارية والثقافية والاقتصادية، والامنية والتربوية لكل فريق ... اللامركزية في هذا المجال انعكاس لنوع من التعددية ، وتخوف من العددية . وبالتالي ، اذا لم يكن من مجال لتوحيد لبنان عن طريق علمنته الكاملة والشاملة ،وتوحيد حضارته وثقافة ابنائه ، وتركيز ديموقراطيته على اسس عصرية ثابتة ، فان وحدة لبنان تبقى مصطنعة،تصادمية، عدائية ، يشد بها الحذر الدائم ، ويهيمن عليها الخوف من تجدد المآسي والحروب . ان اللامركزية ، في المنطلق الاول هذا ، هي بالفعل طريق تأصيل الذاتية الحضارية ، لانها تسهم في ايجاد كل فريق وانوجاده الحياتي والسياسي والحضاري ، وتؤمن له السيطرة على ما يعتقد انه يشكل « اساسيته » La reconquête du fondamental وبدون السيطرة على « الاساسية » هذه لا مجال للانفتاح على الفريق الاخر الذي يتبع ، شعوريا ، سياسة التخويف او التطلع الى السيطرة على الحكم والحاكم . لذلك فان التعددية تبدو طريق الوحدة الحقيقية . لان بعد مرحلة اعادة السيطرة على الذاتية الاساسية تأتي مرحلة التطور المتبادل والداخلي لدى كل فريق ، لتؤدي الى التقارب ، وبالتالي الى التوحيد .

ان رفض تقسيم لبنان ، بدون ازالة اسباب الصدامات الدامية التي شهدناها ، وشهدها الجيل الحالي ، يؤدي مباشرة او غير مباشرة ، الى محاولة الابقاء على وحدة لبنان بلا مركزية .

المنطلق الثاني :

ان الدعوة اللامركزية تعززها دائما الدعوات التي لا تفهم ، او لا تتفهم ، اسبابها الحقيقية . فالسياسة التي يعتمدها فريق عندما يطالب باللامركزية تؤدي ربما الى تخويف اقل من الذي تصطدم به مطالبة الفريق الاخر بالغاء الطائفية السياسية دون العلمنة الكاملة والشاملة ، او على الاقل ، بدون الاقرار بضمانات مؤسسية لمسيحيي لبنان . اعني ،من الناحية التحليلية الصرف ، ان ما يغذي الدعوة اللامركزية هو الدعوة المقصورة على الغاء الطائفية السياسية . لان هذه الدعوة الاخيرة تفسر بان فريقا في لبنان يريد : الابقاء على الطائفية في الاحوال الشخصية ، ومنع اقرار الزواج المدني ، والقانون الاختياري الموحد للاحوال الشخصية ، والحؤول دون التحضير لجعل كل لبناني موازيا في الحقوق والواجبات والطبيعة الشخصية والعائلية والمواطنية ، لاي لبناني اخر، وكل هذا مع الابقاء على طموحه بتسلم الرئاسة الاولى، بعد فترة قريبة او متوسطة الاجل . ولم اسمع حتى اليوم ان احدا من الذين يتنادون الى الغاء الطائفية السياسية،

يقر علنا ، لا في مجالس خاصة وحسب ، بانه لا يطمح الى تعديل المواثيق ، والدساتير ، والوثائق الدستورية ، واي حل آخر ، او بانه يرضى بان تبقى رئاسة الجمهورية وسلطاتها القوية المركزية ، بيد الفريق الذي يحتاج الى ضمانات حياتية ومصيرية .

هذا الطموح ، هذا التطلع الى تسلم الحكم ، هو ، وبدون اي شك ، من صميم ما يسمى بالعدل والمساواة . وهذا مطلب شرعي ، بكل معنى الكلمة ، الديني والقانوني.

ولكن في هذا التأكيد ما يزيد من تخوف الفريق الاخر .

فكل هذه المراحل والمعطيات ، الى جانب الاصرار على الغاء الطائفية السياسية ليس الا ، ثم القبول بالقانون الدستوري تاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٧٦ ، ثم اعلان « مرحليته » ثم نقضه كليا ، بالاضافة الى عدم وجود تنظيم حقيقي اسلامي ، ولبناني ، ذي اطلالة ولائية ، كل هذا ادى ، ويؤدي ، الى ترسيخ الشعور ، لدى «الفريق الاخر » ، بضرورة تغيير شيء ما في الصيغة . هذا هو معنى سؤال بيار الجميل : « اي لبنان نريد ؟ » هل هو اللبنان المسلم ؟ هل هو اللبنان المسيحي؟ هل هو اللبنان اليساري ؟ هل هو اللبنان الفلسطيني ؟ هل هو اللبنان اللالبناني لاكثر من سبب وسبب ؟ ان كل خيار من تلك الخيارات يؤدي الى نتائج عملية ، ودستورية ، وسياسية.

ان الجواب على هذا السؤال لم يأت بعد من الفريق المطالب بالغاء الطائفية السياسية . والقول بالعدل والمساواة ليس جوابا . انه من البديهيات . ولكنه لا يحدد هوية لبنان . لبنان اللبناني ، والعربي في آن . هذا ما يقال لنا . ولكن اي لبنان اللبناني ؟ كيف تحل قضية لبنان، والامثلة متعددة عن فتور الولاء بالامس القريب ؟ هل يكفي ان يقال نعم للبنان اللبناني ، دون ان يتحدد مفهوم الولاء لاي لبنان ؟. وكيف ضبط ممارسة هذا الولاء ؟ وضمانها ؟ وضمان ضماناتها ؟

في انتظار الجواب على هذه الاسئلة ، يتابع «المنظرون» اعمالهم الاختبارية والمطلبية ، حول تقاسيم اللامركزية . والمبادرة السياسية في يدهم . هذا هو الواقع . وهذا هو الموضوع .

* * *

هل يمكن التوفيق بين المنطلقين ؟ وهل يجب التوفيق بينهما ؟ ولماذا ؟ ومن يستطيع لعب هذا الدور ؟

اذا لم يكن من مجال للتوفيق بين هذين المنطلقين ، فان لبنان لن يشهد مرحلة السلام المدني ، ولا التوحيد ، ولا الحكم الحاكم ، ولا الدولة الحقيقية . سيبقى لبنان معرضا للهزات العنيفة ، تطور الاوضاع داخليا وفي الشرق الاوسط . وهزات لبنان لا تقتصر على لبنان .

ولكن ، قبل ان نتشاءم ، لندخل في منطقة البحث عن الحقيقة ، من ابواب ثلاثة :

- منهجيا ، اي من حيث النهج الواجب الاعتماد عليه للجواب على الاسئلة المطروحة .
- سببيا ، اي من حيث الاسباب التي ادت الى ما نحن عليه .
- حلوليا ، اي من حيث الحلول الممكنة ، حاليا ، او بعد حين ، في اطار لبنان لوحده (لا في اطار الشرق الاوسط) .

المنهجية الواجب اتباعها

ليس بمقدور احد ان يحتكر المنهجية التي تؤدي الى تحويل لبنان من وطن تصادمي الى وطن تكاملي . قد تتطور الاحداث وتفرز حلولا ديموغرافية ، او جغرافية ، او في الجغرافية السكانية . وقد يأتي « بطل تاريخي » يرسي قواعد لبنان على دينامية جديدة ، عن طريق توحيد اهداف اللبنانيين ، لنزع كل فريق من فريقيهم الاساسيين من هواجسه ، لشده نحو تجاوز ذاتيته ، اي الى ما يعلو عليهما معا . قد يكون هذا الحل .

ثم ، اليس صحيحا ان الوقائع افعل واسرع من الافكار ؟ ولماذا نريد لزاما ان نصف الواقع وان نستعمل العبارات ذات التحديد المسبق : لا مركزية ، فدرالية ، كونفدرالية ، الغاء الطائفية السياسية ، العلمنة الكاملة الشاملة ، العلمنة التدريجية ، العلمنة الاختيارية ، اللامركزية الادارية ، اللامركزية السياسية ، الاقليمية ، الخ .. ؟ بعد الهزة العميقة التي عصفت بلبنان ، اليس من السابق لاوانه ان نسارع الى ايجاد الحلول ، قبل ان نتلمس الوقائع الجديدة ؟ قد تكون هذه البراغماتية هي سبيل الحل ، ولكننا اليوم نتوق الى حل منطقي ، فكري، سياسي ، دستوري ، حواري » لبناني او عربي ..

ان المنهجية الحقيقية في هذا المجال تنبثق اليوم على الاقل ، من امكانيتين اثنتين :

اولا : الحؤول دون تجدد الاسباب التي ادت بنا الى ما نحن عليه .

ثانيا : الحلول العملية الموقتة بدلا من الحلول المتصادمة .

وكل منا في محيطه يمكنه ان يلعب دوره .

اولا : الحؤول دون تجدد الاسباب التي قادتنا الى التصادم

ان تلك الاسباب تعود الى معطيات تاريخية عديدة ،

منها ما يتصل بجغرافية لبنان الكبير ومنها ما ينبثق عن المسلمات السوسيولوجية ـ لن ادخل في تفاصيلها .

ثانيا : الحلول العملية الموفقة بدلا من الحلول المتصادمة

بانتظار البت بقضية اللامركزية السياسية ، اجد انه من الممكن ابراز الحلول التالية الموفقة بدلا من الحلول المتصادمة :

الف : مركزية سياسية مضمونة

١ ـ لبنان السياسي صيغة تعايش حضارية بين طائفتين كبيرتين ، وثقافتين ، يضمن الحريات الاساسية والسياسية لكل مواطنيه ، وللمتحدرين من اصل لبناني .

لبنان ليس ، بالتالي ، تعايشا بين كميتين ديموغرافيتين تتناحران للاستيلاء على السلطة او للاستئثار بها .

٢ ـ لا معنى للبنان بدون حريات سياسية ،والضمانة الاكيدة للمسيحيين ـ او للمسيحية السياسية في لبنان والشرق الاوسط ـ هي في الاقرار بالارجحية السياسية المسيحية ، على ان تمارس هذه الارجحية باعتدال وعدل، ومساواة ، وعدل اجتماعي ، وانطلاقا من استراتيجية عامة للانماء الذاتي لكل مناطق لبنان وفئاته .

٣ ـ تناط السلطة السياسية المركزية برئيس جمهورية مسيحي ، يمارس صلاحياته المركزية فعلا على جميع اللبنانيين .

مطلب المشاركة كان محاولة لاصلاح اسلوب الحكم . الا ان هذا المطلب قد ادى بالواقع الى تقسيم لبنان ، لان المشاركة ، عندما تهدف الى وضع رأسين على قمة الدولة ، تؤدي الى اشتراط قاعدة الاجماع ، اي الى تعطيل مفعول سلطة رئيس الدولة في الفترات الدقيقة .

٤ ـ تدون صلاحيات رئيس الجمهورية السياسية بوضوح في الدستور ، وتحدد الشروط المؤهلة لترشيحه ومهلته . بحيث يحسم النزاع حول مدى صلاحيات الرئيس ، وتقر صلاحياته المركزية السياسية الواسعة.

٥ ـ تفرض اكثرية خاصة (ثلاثة ارباع اعضاء المجلس النيابي والحكومة) لدى التصويت على القوانين والمراسيم ذات الطابع الوطني الهام او المصيري ، كقانون الجنسية وقضايا السياسة الدفاعية والخارجية ، وتملك العقارات وقانون الاحزاب ، وقانون الانتخابات ..

٦ ـ يعتمد قانون انتخابي جديد ، انطلاقا من قاعدة الاكثرية النسبية على دورتين ، لا من قاعدة التمثيل النسبي .

٧ ـ تقر قاعدة المناصفة في عدد النواب واعضاء الحكومة .

٨ ـ تؤلف المحكمة الدستورية ، وتكلف محاكمة رؤساء الوزارات ورؤساء الجمهورية

٩ ـ يبقى على الحقوق المكتسبة في الدستور الحالي لرئيس الجمهورية

١٠ ـ تبقى قيادة الجيش بيد مسيحي ، او ، في مطلق الاحوال تناط قيادة الجيش برئيس الجمهورية ،او بجهاز خاضع لقراره المرجح .

١١ ـ اقرار مشروع قانون للزواج المدني الاختياري ، واقرار تشريع مدني اختياري للاحوال الشخصية .

باء : اقليمية ادارية موسعة

ملاحظة : الاقليمية régionalisation تتعدى بكثير الـ déconcentration وهذه الاخيرة تبقي على المركزية الادارية ، الا انها تغير في طريقة ممارستها، دون ان تعكس اي خيار محلي او ان تؤمن تمثيلا حقيقيا وديموقراطيا لذاتية المنطقة .

كما ان الاقليمية الادارية تتعدى اللامركزية الادارية لانها ترمي الى انشاء وحدات اقليمية unités régionales على اساس منسجم مع الواقع الجغرافي والسوسيو اقتصادي للاقليم .

ان حدود الصلاحيات المركزية هي الصلاحيات الاقليمية الادارية .

من محتويات الاقليمية الادارية :

١ ـ انتخاب رئيس الاقليم ومجلس الاقليم مباشرة من الشعب في الاقليم .

٢ ـ انشاء مجلس انماء لكل اقليم ، على اساس علماني ، لا طائفي .

٣ ـ استقلال الاقليم الاداري والمالي في ما يدخل في اختصاصه وصلاحيته ،بحيث يكون لكل اقليم جهاز اداري ومالي يشرف على صرف الاموال وعلى المحاسبة العامة .

٤ ـ يحق للاقليم استيفاء الضرائب الاقليمية impôts régionaux والمقاضاة في مجالسها ،الى جانب استيفاء الدولة ، بواسطة الاقليم ، الضرائب الوطنية : impôts nationaux

٥ ـ تنمّي ذاتيـة الاقليـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة والتربوية عن طريق الاناطة به كل ما يتعلق بـ :

ـ الجامعات والمدارس وبرامجها ، انطلاقا من برنامج ادنى موحد تضعه السلطـة المركزية .

ـ شبكات الطرقات والمواصلات البرية والبحرية والجوية، انطلاقا من قواعد موحدة تضعهـا السلطة المركزية.

ـ الاذاعة والتلفزيون ، انطلاقا من القواعد الموحدة التي تضعهـا السلطة المركزية

ـ الوحدات الزراعية والصناعية والتجارية والتعاونيات.

ـ الشرطة الادارية والقضاء الاداري المحلي .

٦ ـ اعادة النظر كليـا بالاقاليم التي هي مقررة اليوم ، بحيث يصبح الاقليم وحدة فعلية للانتاج ولممارسة الحياة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والتربويـة والديموقراطيـة .

ان الاقضية الحالية تصلح لان يتحول كل منها الى اقليم ، ما عدا منطقتي الجنوب وعكار ، حيث ينبغي اعادة النظر بحدودهما الحالية .

* * *

خاتمـة :

ان هذه الاقتراحات تؤدي بنظري الى طرح الموضوع على الشكـل التالي :

ما هي الصلاحيات التي يجب ان تناط بالوحدات الاقليمية؟

اذا طرح الموضوع كما نقترح طرحه نكـون قد دخلنا حقيقة في مرحلة بلوغ الحل :

ـ لان المركزية تضمن امكانية احقاق الدولة «العادلة».

ـ ولان نوعا من اللامركزية يضمن تطور الدولة من غيـر قادرة الى « قادرة » .

هذا اذا اردنا ان نكون عمليين ،
والا ...

الفكر العربي
في معركة النهضة
تاليف الدكتور انـور عبدالملك

« هذا الكتاب موجه في المقام الاول الى قطاع محدد من جمهور القراء في العالم العربي ، هـو قطاع الجيل الجديد من شبابنا العربي في كل مكان ، شباب الريف والمدن ، شباب الفكر والعمـل ، شباب الانتاج والعلم والسلاح . ربمـا يجد فيه بعض رجال الفكر والعمل من جيلنا ـ الذي كان « على موعد مع القدر » ـ أسهامـا في نهضتنا الحضارية . نقول « البعض » ،اذ ان منهج التنقيب عن مستقبل الفكر العربـي فـي عصر النهضة الحضارية ، وهو المنهج النابع من تغيير الاطار المعرفي ـ وهو جوهر عملنا النظري القائم منذ ١٩٥٩ ، والمرتقب، الا وهـو تجديد الفلسفة الاجتماعية على ضوء تفاعـل حضارات الشرق والغرب ـ نقول : ان هذا المنهج وذلك التجديد النظري يمتثان على وجه التحديد الـى مرحلة الثورة الوطنية التقدمية وغايتها النهضة الحضارية ، وهي مرحلة جديدة حقا على المفاهيم والتقاليد الفكرية الموروثة للاجيال السابقة من حركتنا الوطنية المتأقلمة في اغلب الاحيان في اجواء ثقافية ـ فكرية استشراقية، اوامية، او سلفيـة .

وهو كتاب يتصدى للاجابة على سؤال مركزي في تحركنـا العربي المعاصر ، الا وهـو : كيف يمكن ان نقيم علاقـة جدلية ، عضوية ، متصلة ، بين تحركنا الوطنـي التحرري المتجه الـى الثـورة الاجتماعية والهدف الاشتراكي من ناحية ، وبين اقامة فلسفة تواكب هذا التحرك الذي فرض نفسه على العالم اجمع ، تكون ،على وجه التحديد ، فلسفة النهضة الحضارية فـي مصر والعالم العربي ؟ » . ـ من المقدمة ـ

منشورات دار الآداب — الثمن ٨٥٠ قرشا لبنانيـا